فوق الطاولة

د. سعد بساطة

حساء الحريرة بمذاق الأمانة وطعم الجودة!

الكثير منا يمر في مؤسسته بمواقف عويصة تضعه أمام خيارات صعبة، وهنا يكون عامل الحسم هو ما المعيار الأهم بالنسبة لك كصانع للقرار؟ هل المكاسب السريعة القصيرة المدى أم القيم والمكاسب الإستراتيجية الطويلة المدى؟ هل ستقدم الربح المادي أم الجودة والمصداقية؟

حساء الحريرة المغربية عبارة عن خلاصة مزيج من الخضروات والحبوب والتوابل المنوعة؛ وهذا يمنح هذا الحساء مذاقاً شهياً ورائحة عبقة؛ نتيجة التوابل الغنية بالزيوت الطيارة. وهو أقرب إلى يخنة الخضروات والحبوب؛ نظراً لقوامه وكثافة محتوياته.

أنقل هذه القصة – على ذمة صديقي راويها «مع تحوير ببعض الأسماء»: في أحد الأيام كان صاحب المحل المراكشي الذي يتجمع عليه الكثير من الزبائن يومياً مستيقظاً من ساعات الصباح الباكر ليجهز الحساء الذي يأخذ وقتاً طويلاً لإعداده عبر خطوات عديدة تتضمن إضافة مرق اللحم وخضروات ونكهات مختلفة يتميز بها كل محل عن الآخر. وفي خضم العمل قام أحد العمال بقلة انتباه بإسقاط القدر الذي فيه الحساء الذي انسكب على الأرض. هنا كان أمام صاحب المحل قرار صعب ليتخذه، إما أن يستعجل ويحاول تجهيز حساء جديد بسرعة ويقدمه للزبائن ولكن سيكون طعمه مختلفاً وبجودة أقل، وإما ألا يبيع أي شيء في ذلك اليوم. ومن دون تردد قرر صاحب المحل أن يضع ورقة على الباب وكتب فيها: «لقد انسكب الحساء الذي كنا أعددناه اليوم، ولذلك قررنا أن نغلق المحل ونأخذ إجازة من العمل هذا اليوم».

قد يستسهل البعض هذا القرار. ولكن لو فكرت في الأمر ملياً فصاحب المحل خسر مبيعات يوم كامل رغم أنه سيظل يتحمل تكاليف الإيجار والعمال لذلك اليوم. وفي مثل هذا القطاع مبيعات كل يوم تلعب دوراً مهماً في نجاح المشروع التجاري. ولكن بالمقابل لو قرر أن يبيع الحريرة في ذلك اليوم بحساء تم إعداده على عجالة وبجودة ضعيفة، فربما سيستطيع أن يحقق بعض المبيعات في ذلك اليوم ولكنه سيخسر زبائنه ومصداقيته. والزبون الذي مر بتجربة سيئة كهذه من الصعب أن يعود إليك مرة أخرى.

بالمقابل، فلو كنت زبوناً لهذا المحل وقرأت هذا الورقة فسأقدر صاحب المحل وتزداد ثقتي به واحترامي له وسأحرص على أن أتحدث عنه أمام أصدقائي ومعارفي.

في الواقع، البعض منا قد يطلق على هذا التصرف من صاحب المحل إدارة الجودة والبعض الآخر ينظر إليه من منطلق البراند وقيم الشركة أو المنظمة والوعود التي تمنحها للمستهلكين والزبائن لبناء مشاعر جيدة وإيجابية تجاه المنتج أو الخدمة. شخصياً أميل إلى أن أسميها بكل بساطة: الأمانة!

قد لا ينسكب حساء الحريرة، ولكن قد تكون هنالك مغريات وطرق ملتوية، وقد يكون هنالك غدر وظلم. في كل الأحوال سر على الطريق المستقيم واختر ماهو صواب وما يريح ضميرك.

باختصار؛ تعريف للجودة لصانع السيارات الشهير «هنري فورد»: (الجودة تعني أن تقوم بما يجب عليك؛ دون أن يراقبك أحد)!

في الختام، لو انسكب الوعاء، فإياك أن تبيع الحريرة!

بعد تحذير «التموين» من شراء المحروقات من السوق السوداء

صناعيون لـ«الوطن»: المعامل الكبيرة لا تستطيع التوقف عن العمل وانتظار المشتقات النظامية

> لا ندافع عن المُهرّب لكن توقف تأمين المشتقات بشكل نظامي يحتم على الصناعي القبول بأي حلول مطروحة

| إيمى غسان

حذَّرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الجمعة، كل منشأة أو فعالية تستجر مشتقات نفطية من السوق السوداء، ولا تبلغ عن البائع، واعتبرت المنشأة شريكاً في الاتجار غير المشروع بالمشتقات النفطية، ويطبق عليها المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١، لتعود وتوضح عبر صفحتها على فيسبوك أن التحذير موجه للفعاليات وليس للأشخاص، وأن العقوبة تقع على من يقوم بالاتجار بالمشتقات النفطية السورية وليس المشتقات القادمة عبر الحدود فهي لا تقع تحت صلاحية الوزارة، بل تتعلق بالجمارك حسب تعبيرها.

الوطن تواصلت مع عدد من الصناعيين للاستفسار عن تبعات الخبر وأسبابه، فكان رد الصناعية فاطمة بالوش (صاحبة معمل تصنيع مواد تجميل) أن مخصصات المحروقات للمعامل متوقفة منذ أشهر، مما اضطرهم للتوجه للسوق السوداء في الفترة الأخيرة، وفي حين أن بعض المعامل الصغيرة التي تصنع جزئيات غير ضرورية تقوم بالعمل على قدر كمية المشتقات النفطية المتوافرة، فإن المعامل الكبيرة التي تصنع مواد أساسية وتخدم صناعات أخرى لا تستطيع التوقف عن العمل وانتظار المشتقات النظامية.

الصناعي فواز عجوز أكد استحالة استمرار العمل في ظل توقف توريد المشتقات النفطية، ولم يعترض على الخطوة التي اتخذتها وزارة التجارة وحماية المستهلك، ولكن لابد من إيجاد بديل عن السوق السوداء لتأمين مستلزمات العمل، مؤكداً عدم إعطاء الصناعيين مخصصاتهم منذ أشهر، أما من يبيع مخصصاته الشخصية من مازوت التدفئة فبسبب ضعف الوضع المعيشي وحاجة المنشأة له.

وأشار عجوز إلى أن الصناعيين لا يدافعون عن المهربين ومستعدون للعمل بحسب كميات المشتقات التي تقدمها الدولة ولكن توقف تأمين المشتقات بشكل كامل من قبل الدولة يحتم عليهم القبول بأي حلول مطروحة بهدف استمرار الإنتاج، مؤكداً رفضه لمن يقوم بسرقة مخصصات المشافي أو الأفران ولكن هنا لا تقع المسؤولية على أصحاب المعامل وإنما يجب محاسبة من يقوم بالسرقة والتلاعب بقوت المواطن.

وعن تعقيب وزارة التجارة بأنها تلاحق من يقوم بشراء مازوت سوري ولا شأن لها بالمشتقات القادمة عبر الحدود، تساءل عجوز عن الطريقة التي يمكن للصناعي فيها التأكد من منشأ المشتقات النفطية المباعة بالسوق السوداء، فكيف للصناعي أن يعلم من أين أتت وإن كانت سورية أو قادمة عبر الحدود؟ فنحن هنا نسأل إما مهرب أو سارق وبالحالتين إجاباتهم غير موثوقة، وأبدى تخوفه مما قد يتبع هذا القرار من رفع أسعار المشتقات النفطية في حال توافرها.

ونشرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك صباح أمس على صفحتها في موقع فيس بوك نص الفقرة ١ من المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات السوري الذي ينص على أنه من أقدم في ما خلا الحالة المنصوص عليها في المادة ١٨ وهو عالم بالأمر على إخفاء أو بيع أو شراء أو تصريف الأشياء الداخلة في ملكية الغير والتي نزعت أو اختلست أو حصل عليها بجناية أو جنحة، عوقب بالحبس من ٣ أشهر إلى سنتين وبالغرامة من ١٠٠ ليرة إلى ٢٠٠ ليرة، أي إن من يشتري مازوت أو بنزين من السوق السوداء – سوري تحديداً لأن موضوع التهريب موضوع آخر يعالجه قانون الجمارك – فهو يخالف قانون العقوبات والمرسوم التشريعي رقم ٨ عام ٢٠٢١، وبالتالي فإن كل ما ينشر ويكتب حول تبرير الشراء من السوق السوداء هو في حقيقته يخالف القانونين المذكورين.

اتهامات متبادلة بين الفلاحين وأصحاب المعاصر حول سرقة الزيت

جوهر: تراجع واضح بالمردود والسرقة واردة وتُحسم بعد تقديم شكوى عن طريق المخابر

| الوطن

تتصدر اليوم مجالس الفلاحين الأحاديث عن كمية الزيت المنتجة من المعاصر، وأي المعاصر أفضل من الأخرى، وأسعار الزيت والأجور المحصلة، مع اتهامات واضحة بسرقة بعض المعاصر لزيت الفلاحين.

الخبير بزراعة الزيتون والعناية بها حيدر حمود بيّن في تصريح لصحيفة «الوطن» أنه يتم التعامل مع الزيتون وفق أفضل الإرشادات الزراعية، من التقليم إلى العناية والتسميد والفلاحة والقطاف، ووزن الزيتون قبل إرساله إلى المعصرة، وقام بتجريب أكثر من معصرة ومع ذلك كان الإنتاج متفاوتاً بين معصرة وأخرى، لافتاً إلى أن شكوى جميع الفلاحين على أصحاب المعاصر كأنها لم تصل إلى من يهمه الأمر.

من جهته صاحب معصرة زيتون حديثة محمود محمد بين أن عصر الزيتون يتم أمام الفلاح، وهو يرى محصوله من مرحلة الغسيل حتى إخراج الزيت، معتبراً أن السبب في قلة إنتاج الزيت يعود إلى الحملان الكثيف للزيتون.

وللاطلاع على تفاصيل هذه الإشكالية تواصلنا مع مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المهندسة عبير جوهر حيث أكدت لـ«الوطن» أنها تلقت شكاوى كثيرة من الفلاحين حول تدني الإنتاجية ولأصناف معروفة بإنتاجيتها، ولا يمكن حسم الجدال الدائر اليوم بين الفلاحين وأصحاب المعاصر حول سرقة الزيت من أصحاب المعاصر إلا من خلال تقديم شكوى من الفلاح، ومن ثم أخذ عينة من البيرين الخاص بمحصول صاحب الشكوى، وتحليل نسبة الزيت المتبقي في البيرين، داعية إلى عدم الخجل وتقديم شكاوى خطية أفضل من الحديث الشفهي، وتقديم الشكاوى سيجعل أصحاب المعاصر يلتزمون لكون إغلاق المعصرة يوماً واحداً فيه خسائر كبيرة لصاحب المعصرة.

وحول إنتاج الزيتون هذا الموسم قالت جوهر: هناك تراجع واضح بالمردود من الزيت، وكنا نتوقع المردود القليل من الزيت بسبب التغيرات المناخية والحرارة المرتفعة التي جاءت في شهري آب وأيلول.

وتابعت جوهر: عندما حسبنا إنتاج الزيت على مستوى القطر حسبناه على أساس إنتاج ١٨ بالمئة من وزن الثمار بالمتوسط، وليس على أساس ٢٠ بالمئة كما هي العادة في كل عام، أي «كل ١٠٠ كيلو زيتون ينتج ١٨ كيلو زيت» للأصناف المعروفة لدينا بالإنتاجية.

وأشارت جوهر إلى تأثر الأنزيمات الخاصة بإنتاج الزيت في قلب حبة الزيتون بالجفاف لكون صناعة الزيت تتطلب وجود رطوبة في الثمرة وماء بالدرجة الأولى وهي من أهم المكونات لصناعة الزيت.

واعتبرت جوهر أن سرقة الزيت في بعض المعاصر واردة لأن بعض الأرقام التي وردت إلينا غير معقولة الانخفاض، ووصل انخفاض الإنتاجية لأصناف نحن نعرف أنها عالية المردود، لذا بالتأكيد هناك مشكلة ومن لديه اعتراض يمكنه تقديم شكوى لكن المشكلة أن المزارع يشتكي شفهياً.

وبينت جوهر أن التقديرات الأولية لإنتاج الزيتون في سورية حوالي ٨٢٠ ألف طن، ١٥ بالمئة لزيتون المائدة، والقسم الأكبر للزيت ومن المتوقع إنتاج ١٢٥ ألف طن زيت.

وأشارت جوهر إلى أنه يوجد في سورية حوالي ٧٠ صنفاً من الزيتون لكن الأصناف الأساسية التي تعتمد عليها الوزارة هي ١٠ أصناف ولكل منطقة لها أصنافها.

ما نتائج عمل التنمية الإدارية على القطاع الإداري؟

عضو مجلس الشعب: المحافظون عاجزون عن تعيين عمال نظافة أكثر من ٣ أشهر

خبير تنمية: آلية الترشيح للوظائف ما زالت تبنى على المحسوبيات لا الكفاءات

| طلال ماضي

بعد ثماني سنوات على إحداث وزارة التنمية الإدارية ورفع شعار «الفشل ليس خياراً في التنمية الإدارية» ما نسمعه بشكل مستمر من الإدارات العليا ومن الشارع وحتى بعض الوزراء الذين جردتهم التنمية من صلاحيات تعيين عامل أكثر من عقد ٣ أشهر، أن الآثار الكارثية للتنمية الإدارية مازالت مستمرة حتى الآن، وإجراءات التنمية لم تصب في مصلحة العمل، ومناسبة الحديث ليس بهدف اللوم وجلد الذات، بل للإضاءة على جانب نسمعه بشكل يومي.

من جهته، اعتبر عضو مجلس الشعب الدكتور سهيل خضر في تصريح لصحيفة «الوطن» أن التنمية الإدارية أحدثت حالة من الشلل في القطاع الإداري، وقال: «بالأمس وخلال اجتماعنا بمحافظ طرطوس تم طرح أن المحافظ عاجز عن تعيين عمال نظافة إلا بعقد ثلاثة أشهر، والعمال يرغبون بالتعيين كعقد سنوي أو وظيفة ثابتة، كما طلب مجلس المدينة سائقين عبر المسابقة الأخيرة، ولم يتم فرزهم بالرغم من الحاجة الماسة لهم، واليوم الجهات الإدارية عاجزة عن العمل لعدم وجود العمال مع هذا التسرب الكبير في حالة العمالة».

وأشار خضر إلى أن بعض أعضاء المجلس طلبوا من رئيس المجلس عدة مرات حضور وزيرة التنمية تحت القبة للاستيضاح منها حول العديد من القضايا، وأسس العمل التي تصلهم ولا يوجد لها حلول، ومنها فرز المهندسين في عام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وترك الخريجين منذ عام ٢٠١٧ من دون فرز.

وحول آلية انتقاء الإدارات رأى خضر أن الآلية لا تزال تقوم على المحسوبية والواسطة والمعايير التي تم وضعها من الوزارة لا تلتزم بها الوزارة نفسها، وهناك العديد من الإدارات يتم تعيينها وعزلها خلال أسبوع ومنها يتم تعيينها وهي من خارج الاختصاص.

وحول نظام الحوافز أكد عضو مجلس الشعب أن ترك التقييم لمزاجية المدير سيخلق نوعاً من الشللية وسيتم صرف التعويضات لمن يقدم الطاعة له والترقيات لهم وهذا لا يجوز.

وبين خضر أن الكثير من أعضاء مجلس الشعب وبعض المديرين والوزراء ممن نتحاور معهم ينتقدون عمل التنمية الإدارية لكونها قيدتهم في عملهم، ويتم العمل وفق رؤية غير واضحة.

الخبير في تطوير المهارات والتنمية البشرية وائل الحسن أكد لـ«الوطن» أن آلية الترشيح للوظائف العامة في القطاع العام والخاص مازالت تبنى على المحسوبيات، وليس على الكفاءات، واعتبر أن الحل يكون من خلال البحث عن أشخاص لديهم خبرات على أرض الواقع وقصص نجاح يمكن الاستفادة منها في الشركات التجارية والقطاع الحكومي، ويمكن استقطاب خبرات من القطاع الخاص ووضعها في الجانب الاستشاري للخروج من أزمتنا الإدارية الحالية.

ولفت الحسن إلى أن الجانب الاستشاري أو ما يعرف بمجلس الحكماء مطبق عالمياً وموجود في بعض الدول العربية بشكل ضعيف، لكنه غير موجود في سورية، ومن المفيد إضافة مجلس الحكماء إلى مؤسسات الدولة من أجل إضافة خبراتهم الخاصة على مستوى الإنتاج والخدمات.

واعتبر الحسن أن الأستاذ الجامعي قادر على تشخيص المشكلة من الناحية النظرية، لكنه غير قادر على حلها على أرض الواقع، لأنها لا يمتلك خبرة ميدانية.

وحول نظام الحوافز اعتبر الحسن أن نظام الثواب والعقاب مفيد جداً، وهو أحد المعايير المهمة في تطبيق الإدارة لكنه للأسف غير مطبق في سورية، والنظام غير مضبوط بطريقة صحيحة والمعايير الموضوعة مازالت في حالة ضياع محذراً من عواقب توزيعها حسب المحسوبيات وامتيازات لأشخاص بعينهم.

وأشار الحسن إلى أن المهمات الداخلية والخارجية ما زالت غير مضبوطة وغير واضحة، وما زال الموظف لا يعلم آلية الحصول عليها إلا عن طريق الواسطة والمحسوبيات.

رفع أسعار الأسمدة لمصلحة من؟

الخليف لـ«الوطن»: اتحاد الفلاحين لم يكن لديه علم برفع الأسعار الذي لاقى استياء كبيراً من الفلاحين وبعضهم أحجم عن التوسع بالزراعة

| رامز محفوظ

أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف أن قرار رفع سعر الأسمدة لاقى ضجة كبيرة واستياء لدى الفلاحين، إذ إن الفلاح الذي كان لديه إقبال على التوسع بالزراعة وخصوصاً للمحاصيل مثل القمح أصبحت لديه ردة فعل سلبية ولم تعد لديه رغبة بالتوسع بزراعته، مشيراً إلى أن القرار سينعكس سلباً على الإنتاج الزراعي وعلى الفلاحين وحياتهم الاجتماعية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الخليف أن الاتحاد العام للفلاحين لم يكن لديه أي علم برفع السعر من المصرف الزراعي وصدر القرار بشكل مفاجئ للاتحاد، لافتاً إلى أن مندوب الاتحاد لم يحضر اجتماع مجلس الإدارة العامة للمصرف الزراعي عندما صدر قرار رفع سعر الأسمدة.

ولفت إلى أنه عقب صدور القرار عقد المكتب التنفيذي لاتحاد الفلاحين اجتماعاً لمناقشة موضوع الارتفاع وانعكاساته بحضور جميع أعضاء المكتب ومن المقرر أن يرفع رئيس الاتحاد العام للفلاحين مذكرة لرئيس الحكومة يشرح من خلالها منعكسات القرار على الفلاحين.

وأشار الخليف إلى أن بعض تجار الأسمدة في السوق السوداء رفعوا أسعارها فوراً بمجرد صدور القرار وهؤلاء يبحثون دائماً عن الفرصة المناسبة لرفع أسعار الأسمدة وتحقيق مكاسب كبيرة.

وأوضح أن نسبة الأسمدة التي تنتج من معمل حمص لا تغطي إلا نسبة قليلة من الحاجة، لذا لا بديل عن الاستيراد والحكومة تستورد سماد اليوريا حالياً ورغم ذلك تعتبر الكميات المنتجة محلياً والمستوردة غير كافية ولا تغطي الحاجة، مبيناً أنه بالرغم من رفع السعر فإن ذلك لن يؤدي إلى وفرة الأسمدة.

وأوضح أن المصرف الزراعي يمول المناطق الواقعة تحت السيطرة بالأسمدة، في حين أنه لا يقوم بتمويل المناطق الخارجة عن السيطرة، مشيراً إلى أنهم في الاتحاد العام للفلاحين طالبوا المصرف بتمويل كل المناطق من دون استثناء وكان الرد من قبله بعدم القدرة على تمويل المناطق الخارجة عن السيطرة مثل الرقة والحسكة وريف دير الزور.

بدوره اقترح الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة في تصريح لـ«الوطن» أن يتم تعزيز الاعتماد على الأسمدة العضوية وخصوصاً خلال الظروف الحالية التي تشهد ارتفاعات بأسعار الأسمدة المستوردة والمحلية والعمل على زيادة كفاءتها، لافتاً إلى أنه حتى اليوم تستخدم مخلفات الثروة الحيوانية من أغنام وأبقار ودواجن على شكل خام ومن الممكن أن تدخل هذه المخلفات بخطوط إنتاج وتضاف إليها مخلفات نباتية ومن ثم ترتفع قيمتها الغذائية للزراعة وتستخدم بكفاءة في تسميد المحاصيل والأراضي وهذا الأمر سيؤدي إلى تخفيض التكاليف.

وأشار إلى أن مخلفات الثروة الحيوانية تستخدم في الدول المتقدمة وهناك مصانع تجمع هذه المخلفات وتقوم بدمجها مع مخلفات نباتية وتُصنع سماداً يستخدم للمحاصيل والأشجار المثمرة وهذا السماد يعتبر بديلاً جزئياً عن الأسمدة المعتمدة مثل سماد اليوريا والسوبر فوسفات وغيرهما.

وبين قرنفلة أن قرار رفع الأسمدة من الحكومة يستند إلى معطيات تتعلق بالتكاليف إذ إن الأسمدة سواء أكانت محلية الصنع أم مستوردة لها تكلفة محددة والحكومة ليست لديها خيارات بديلة عن قرار رفع السعر باعتبار أن الأسعار تشهد ارتفاعات عالمية.

وأكد أن أسعار المحاصيل الزراعية سترتفع خلال موسم الإنتاج القادم بعد ارتفاع أسعار الأسمدة ونسبة الارتفاع ستختلف بين محصول زراعي وآخر، إذ إن الذي يحدد ارتفاع الأسعار هو نسبة دخول السماد في تكلفة المحصول الزراعي، لافتاً إلى أن بعض المحاصيل الزراعية تكون نسبة السماد المستخدمة فيها بحدود ٤٠ بالمئة وأخرى نسبة السماد المستخدمة فيها ٥ بالمئة لذا لا يمكن تحديد نسبة ارتفاع الأسعار بدقة.

وأوضح أنه حتى لو ارتفع سعر الأسمدة فإن الحكومة مستمرة بدعم المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح وغيره والدليل أنها تشتري المحصول من الفلاح بسعر أعلى من التكلفة الحقيقية المدفوعة، لافتاً إلى أنه دائماً تقوم وزارة الزراعة قبل الموسم الزراعي للمحاصيل الإستراتيجية بإعداد دراسة تكلفة وتعرضها على اللجنة الاقتصادية متضمنة التكاليف الحقيقية مضافاً إليها أرباح الفلاح وهذه السلع دائماً مدعومة بشكل مسبق حتى لو ارتفعت تكاليف إنتاجها.

وكان المصرف الزراعي قد عمم على فروعه استئناف بيع الأسمدة للفلاحين وفق الأسعار المعدلة حيث أصبح سعر طن سماد اليوريا ٣ ملايين ليرة بدلاً من ٢,٤ مليون ليرة في حين تجاوز سعر طن سماد السوبر فوسفات مليوني ليرة بدلاً من ١,٨ مليون ليرة وتجاوز سعر طن سماد نترات الأمونيوم ١,٦ مليون ليرة بدلاً من ١,٥ مليون ليرة.

من جهتها قدرت وزارة الزراعة احتياجات الخطة الزراعية لهذا العام من مختلف أنواع الأسمدة بحدود ٣٠٠ ألف طن.